

## اختراق اليمين المتطرف لشرق ألمانيا يذكي عقدة النازية

برلين - أعرب الرئيس الأسبق للكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي، الشريك في الائتلاف الحاكم في ألمانيا، عن قلقه من النتائج التي أحرزها حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف في الانتخابات المحلية بولاية سكسونيا وبراندنبورغ شرقي ألمانيا، ما يذكي المخاوف من عقدة النازية التي وصلت إلى السلطة بطريقة ديمقراطية لترتكب بعد ذلك أبشع الجرائم في العصر الحديث.

وقال فريدريش مرتس المنتمي للحزب المسيحي الديمقراطي، الذي تنتمي إليه أيضا المستشار الألمانية أنجيلا ميركل "أرى نتيجة حزب البديل مقلقة للغاية".

وبحسب النتائج الرسمية المؤقتة، فقد حصل الحزب المسيحي الديمقراطي في سكسونيا على نسبة 32.1 بالمئة من الأصوات، وهو تراجع جديد له في هذه الولاية، بينما حقق البديل الألماني أفضل نتائجه على مستوى ألمانيا في هذه الانتخابات، بحصوله على نسبة 27.5 بالمئة من الأصوات، ليطلق بذلك بحزب اليسار من مركزه كثاني أقوى حزب في الولاية.

وشدد مرتس، الذي يشغل منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي بالحزب المسيحي الديمقراطي، على رايه بأنه يمكن استعادة نصف ناخبي حزب البديل اليميني على الأقل من خلال ما يسمى بالأحزاب الشعبية، وأشار إلى التحفظات الكبيرة بولايات شرقي ألمانيا ضد الحكومة الاتحادية في برلين ولاسيما ضد المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، وقال "من يتجاهل ذلك، فإنه لم يفهم المعركة الانتخابية في الولايات الاتحادية الجديدة".

وأضاف مرتس أنه ليس الحزب المسيحي الديمقراطي وحده الذي لديه مشكلة تعبئة، وأشار إلى أن ذلك يطرح تساؤلا أيضا عن "مصير اكتساب الأحزاب السياسية لأعضائها"، لافتا إلى أن الحزب المسيحي الديمقراطي لديه حاليا "عدد قليل للغاية من الأعضاء المؤنقين ومن المرشحين المؤنقين".

وأشار أيضا إلى أن كثافة الأعضاء في شرقي ألمانيا لا تكفي سوى نصفهم في شرقي ألمانيا.

وتتواتر التحذيرات الألمانية بشكل شبه يومي تقريبا، على غرار العديد من الدول الأوروبية، من تنامي المد المتطرف اليميني لكنها تبدو أقل قلقا وحذرا من برلين، فهل أن الظاهرة حقا مقلقة لدرجة الاستنفار، أم أن برلين لم تتخلص بعد من "عقدة" النازية؛ وتشهد ألمانيا تحولات سياسية واجتماعية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية،

ولعل قلق السياسيين الألمان من تزايد هذه الظاهرة يعود إلى فظائع النظام النازي. فقد لقي أكثر من ستة ملايين يهودي حتفهم من قبل النازيين في عمليات منظمة، معظمهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

وتواجه ألمانيا تزايدا لافتا في عدد جرائم اليمين المتطرف، ما يؤشر إلى توسع نطاق فكر عنصري يهدد التعايش المشترك، فيما كشفت أجهزة الاستخبارات البلجيكية مؤخرا أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية بصدد التسلح.

وسجلت جرائم اليمين المتطرف في ألمانيا رقما قياسيا عام 2016، على خلفية موجة اللجوء الكبيرة في 2015، لتبلغ 23 ألفا و555 جريمة.

وفي العام 2017، سجلت 20 ألفا و520 جريمة لليمين المتطرف، فيما تناقص العدد إلى 19 ألفا و105 جريمة للعام 2016.

ويشير الخبراء إلى أن العدد الحقيقي لجرائم اليمين المتطرف أكبر بكثير مما هو مسجل في التقارير، بسبب عدم قيام الكثير من الأشخاص بالإبلاغ عن هذا النوع من الحوادث والجرائم.

وشكلت حالات الدعوة والترويج للمتطرفين العنصري النسبة الأكبر بين جرائم اليمين المتطرف، في حين تم تسجيل أكثر من ألف حالة لاستخدام العنف والقوة.

## واشنطن تسحب قواتها تدريجيا من أفغانستان

كابول - أعلن الوفد الأميركي إلى أفغانستان زلمي خليل زاد الاثنين، أن بلاده ستسحب قواتها من خمس قواعد أفغانية في حال التزمت طالبان ببندود اتفاق السلام الذي يجري التفاوض حوله حاليا بين الطرفين.

وقال خليل زاد "لقد اتفقنا أنه إذا سارت الأمور وفقا للاتفاق، فسنسحب خلال 135 يوما من خمس قواعد توجد فيها الآن". ومن المتوقع أن يشمل الاتفاق انسحابا تدريجيا للقوات الأميركية من أطول حرب نخوضها على الإطلاق لمقاتلي التزام طالبان بعدم السماح للمتشددين باستخدام أراضي أفغانستان في التخطيط لنش هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها.

وقال متحدث حكومة الرئيس الأفغاني أشرف غني في المحادثات بسبب رفض الجماعة المتشددة الاعتراف بها باعتبارها دمية في يد الولايات المتحدة. ولكن من المتوقع، في إطار الاتفاق، أن تلتزم طالبان ببدء محادثات لاقتسام السلطة مع الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة والعمل على وقف إطلاق النار.

وقال متحدث باسم الرئيس الأفغاني الاثنين، إن الرئيس طلب من المبعوث الأميركي لأفغانستان زلمي خليل زاد أن يطلع جميع الزعماء الأفغان على تفاصيل مسودة اتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان. وعقد خليل زاد، الذي أجرى مع طالبان تسع جولات من المحادثات،

## جونسون ينقل معركة بريكست إلى داخل حزبه مشروع قانون يطالب إما بتقديم اتفاق جديد أو التمديد



### انطلاق الاستعداد للانتخابات

احتمال الدعوة إلى إجراء انتخابات هذا الأسبوع، مع التزام شوفي بإجراء الاقتراع قبل 31 أكتوبر.

وقال زعيم حزب العمال جيرمي كوربين لانتصاره خارج مدينة مانشستر (شمال) "علينا الوقوف صفا واحدا في وجه بريكست دون اتفاق"، وأضاف "قد يشكل هذا الأسبوع فرصتنا الأخيرة".

وتشير تقارير إلى أن نحو 15 منهم ياملون في لقاء جونسون في محاولة لتجنب حدوث انقسام داخل الحزب.

وقال الوزير المحافظ السابق نيك بولز إن "اليمين المتشدد هيم على الحزب المحافظ"، مضيفا "وقع الحزب المحافظ ضحية ما قد يعد هوسا بأشد أشكال بريكست".

وبنى جونسون زعامته على تعهده بإتمام بريكست باي ثمن الشهر المقبل، بعدما تأجل مشروع الانسحاب مرتين جراء مقاومة البرلمان.

وأطلقت حكومته الاثنين حملة رسمية تحت شعار "استعدوا لبريكست" شملت موقعا إلكترونيا يقدم نصائح لمواطني كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن كيفية التعامل مع مشكلات مرتقبة مثل توقف هواتفهم عن العمل في الخارج.

ولكن كلاً من بروكسل ولندن باتتا اليوم ترجحان انتهاء الشراكة التي استمرت لأربعة عقود بين الطرفين دون اتفاق.

سمة بريطانيا العالمية كنموذج للديمقراطية على المحك

في موقف الحكومة التفاوضي لضمان التوصل إلى اتفاق وسيتم التعامل معه على هذا النحو".

وسيكون من الصعب على نواب مثل هاموند وأيضا من النواب المؤيدين للاتحاد الأوروبي من أحزاب المعارضة الذين يأخذون في الحسبان مصالحهم السياسية الخاصة بهم، الوقوف بوجه رئيس الوزراء. ويتوقع أن تتمثل خطواته الأولى الثلاثاء بمحاولة انتزاع السلطة من الحكومة لتحديد أي مشروع قانون يمكن أن يتم التصويت عليه.

وفي حال نجاحه في ذلك، فسيضعون مشروع قانون يتم إقراره بحلول الأسبوع المقبل يجبر جونسون على الحصول على موافقة الائتلاف الأوروبي لتأجيل موعد بريكست خلال قمة يعدها التكتل في 17 و18 أكتوبر، فيما دعم نحو 20 من المحافظين المعتدلين محاولات مشابهة في الماضي.

واعتقد جونسون على التقاليد السياسية وأثار الانقسامات بشكل أكبر منذ تسلم السلطة من تيريزا ماي في يوليو. ونجحت استراتيجيته في مواجهة معارضيها محليا والمناورة مع بروكسل في تحسين وضع حزبه في استطلاعات الرأي، لكنه يتمتع بأغلبية عضو واحد فقط في البرلمان، وهو هامش دفع الكثيرين للافتراض بأنه يرغب في أن يتم بريكست بأي طريقة ممكنة قبل إجراء انتخابات عامة.

وأفاد مصدر داوونينغ ستريت بأن "تصويت الثلاثاء هو تعبير عن الثقة"

عليه إبقاء هذا الخيار على الطاولة لإجبار بروكسل على الاستسلام في اللخطات الأخيرة والموافقة على اتفاق اقتصادي أفضل بالنسبة لبريطانيا.

وأشعل العاصفة السياسية التي تضرب لندن بشكل أكبر عندما قرر الأسبوع الماضي تعليق أعمال البرلمان لأكثر من شهر، في مناورة سياسية تزيد من حدة التوتر رغم قانونيتها.

ويعني ذلك أنه لن يكون أمام النواب المؤيدين للاتحاد الأوروبي سوى عدة أيام لمحاولة تعطيل مخطط جونسون وتجنب الانفصال عن بروكسل دون اتفاق لدى عودتهم من عطلة الصيف الثلاثاء.

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء للصحافيين "سيكون غير منطقي إطلاقا أن يحاول النواب الذين رفضوا الاتفاق السابق ثلاث مرات تقييد يدي رئيس الوزراء في وقت يسعى للتفاوض على اتفاق بإمكانهم دعمه".

وانقلب جونسون على التقاليد السياسية وأثار الانقسامات بشكل أكبر منذ تسلم السلطة من تيريزا ماي في يوليو. ونجحت استراتيجيته في مواجهة معارضيها محليا والمناورة مع بروكسل في تحسين وضع حزبه في استطلاعات الرأي، لكنه يتمتع بأغلبية عضو واحد فقط في البرلمان، وهو هامش دفع الكثيرين للافتراض بأنه يرغب في أن يتم بريكست بأي طريقة ممكنة قبل إجراء انتخابات عامة.

وأفاد مصدر داوونينغ ستريت بأن "تصويت الثلاثاء هو تعبير عن الثقة"

نقل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون معركة بريكست إلى صفوف حزبه المحافظ مع بداية أسبوع حاسم داخل مجلس العموم لتحديد معه ملامح الخطوات التالية لصفقة بريكست. وبعد أن أدخل البلاد في أزمة سياسية جراء تعليقه عمل البرلمان، مما جعل أعرق ديمقراطيات العالم محل تشكيك، هدد جونسون بطرد نواب حزبه الذين يعارضون استراتيجيته للانفصال. ويرى مراقبون أن رئيس الوزراء المغمور يقامر بشق صفوف حزبه انتصارا لاستراتيجيته، وهو ما سيهدف الحزب ثمنه باهظا في الانتخابات القادمة.

لندن - هدد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بإقصاء النواب من حزب المحافظين الذين يحاولون منع خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مشدداً بذلك لهجته قبيل التمام البرلمان في أسبوع ينتظر أن يكون صاحباً قبل أن تعلق أعماله في الأسبوع التالي.

وقال قادة حزب المحافظين في البرلمان إن النواب الذين يدعمون محاولات منع خروج بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق لن يتم اعتبارهم مرشحين محتملين للحزب في الانتخابات العامة المقبلة. وأضافوا أنه سوف يتم أيضا عزلهم من صفوف الحزب في البرلمان، وسوف يتم اعتبارهم مستقلين.



وقال الوزير المحافظ السابق بيفيد جاوك، الذي يعارض خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل دون تسوية عن طريق التفاوض، "يبدو أنهم يسعدون لحدوث تمرّد، وبعد ذلك الإطاحة بالذين يدعمون التمرّد في الحزب".

وجاء التحذير في وقت تدرس شخصيات بارزة في الحزب المحافظ بينها وزير المالية السابق فيليب هاموند طريقة لمنع رئيس الوزراء من سحب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق في 31 أكتوبر. ويصرّ جونسون على أن

## المحامون الأتراك يعاقبون أردوغان في خطوة غير مسبوقه

وقالت المحكمة إنها بعد التحقق من تصريحات تلفزيونية للزعيم المؤيد للقضية الكردية صلاح الدين دميرطاش عن اختيار التعيينات القضائية. ومقاطعة هذا الحفل خطوة غير مسبوقه من المؤسسات القضائية ضد أردوغان الذي ينتقد الغرب والمدافعون عن حقوق الإنسان لهجماته ضد حرية الصحافة وتدخله في عمل المحاكم.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن استقلال القضاء ومبدأ فصل السلطات قد ترجعا منذ عام 2014 في تركيا وأن القضاة والمدعين العامين يخضعون لضغط متصاعد من الحكومة.

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخرا بأن تركيا انتهكت حرية تعبير المعارض الكردي صلاح الدين دميرطاش بإدانته جنائيا بسبب إبداء وجهة نظره خلال مقابلة تلفزيونية.



عدوانية وتهديد

إسطنبول، "ضعفت في السنوات الأخيرة بشدة استقلالية القضاء.. القضاء خاضع لضغط السلطة التنفيذية".

وتابع "في ظل هذه الأوضاع، كنا نأمل في عقد حفل افتتاح العام القضائي في مكان يشكل تمثيلا لفصل السلطات، وليس في محفل سياسي".

ويعقد حفل افتتاح العام القضائي في القصر الرئاسي في أنقرة منذ 2016، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان. ومنذ ذلك الحين، أوقفت السلطات عشرات الآلاف من الأشخاص لاتهامهم بالارتباط بالانقلابين، وهو ما تصفه منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالقمع غير المسبوق. وتقول المعارضة إن المحاكم التركية خضعت للضغوط الحكومية، حيث أصدرت أحكاما لصالح السلطات منذ عملية التطهير الهائلة التي طالت النظام القضائي بعد فضيحة فساد عام 2013 وبعد الانقلاب الفاشل عام 2016.

وقال أردوغان أثناء الحفل إن النظام الجديد في تركيا، الذي يعطي سلطات تنفيذية واسعة للرئيس والذي أقر في استفتاء العام الماضي، لا يؤثر على الفصل بين السلطات، وأضاف أن القصر الرئاسي هو دار الشعب.

وتابع "الكثير من الاتهامات التي توجه للرئيس، الذي يتولى رئاسة السلطة التنفيذية، بشأن الفصل بين السلطات في ظل النظام الجديد لا أساس لها من الصحة".

وقال كذلك إن أساليب الانتخاب في النقابات الفرعية "لا تتماشى مع ديمقراطية التمثيل النسبي"، وهذه مسألة ستعالجها حكومته.

أنقرة - انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشدة الاثنين محامين أتراكا قاطعوا مراسم بدء السنة القضائية الجديدة التي أقيمت داخل قصر الرئاسة، وقال إن أساليب الانتخاب في نقابات المحامين يجب أن تتغير. وفي الشهر الماضي قالت 19 نقابة فرعية على الأقل تمثل الأغلبية العظمى من المحامين في مختلف أرجاء البلاد ومنها النقابات الفرعية في أكبر ثلاث مدن، إنها ستقاطع مراسم بدء السنة القضائية الجديدة إذا أقيمت في القصر الرئاسي.

وقالت العديد من النقابات الفرعية إن إقامة الاحتفال في قصر الرئاسة يتعارض مع الفصل بين السلطات ويشير إلى تآكل استقلالية القضاء في تركيا. وتنتقد نقابات المحامين الأتراك في التصدي للقيود والإملاءات التي يفرضها نظام الرئيس أردوغان على الحقوق والحريات العامة في تركيا، ما دفعها إلى الاحتجاج بطريقتها على هذه السياسات التي توصفها بالاستبدادية، والتي تنتهك حكم القانون.

وذكرت صحيفة جمهوريت المحلية أن 52 من بين 79 نقابة محامين إقليمية رفضت الدعوة التي وجهتها محكمة الاستئناف العليا، بمناسبة بدء السنة القضائية.

وقالت نقابة المحامين في أنقرة خلال تجمع حضره العشرات من المحامين "تمت إبادة الحقوق الأساسية والحريات في تركيا، خاصة حرية التعبير". وأصبح أردوغان العام الماضي أول رئيس تنفيذي لتركيا، حيث